

## القضاء هو الأفضل

### الوزير اللواء عصام أبو حمرة

الحمد لله أن المعنيين بإقرار قانون الانتخاب من متولي السلطة في لبنان قد اهتموا إلى اعتماد القضاء كدائرة انتخابية في القانون المقبل وفي كل لبنان دون أي تمايز أو تمييز.

إن القضاء هو أفضل طريقة للانتخابات النيابية في لبنان، هذا البلد المتميز في تكوينه الجغرافي والديمقراطي والمتميز في تكوين شعبه والعراقة في عاداته والعلاقة بين أبنائه.

ولو دخلنا في تفاصيل تكوينه الجغرافي: فهناك الجبال والوديان والسهول بنيت عليها المدن والقرى والمزارع وفقاً لإمكانية العيش عليها وسهولة تحقيقها. وتكوينه الديمغرافي تكون وامتزج أيضاً في هذه المدن والقرى بشكل يسمح العيش المشترك والتقارب بين أبنائه، فتجد في القرى المسيحية والدرزي، والمسيحية والشيعي، والمسيحية والسني، والسني والشيعي وقليلاً ما تجد فقط أحداها. وفي المدن الكبرى اختلاط لجميع الفئات باستثناء بعض التمايز المؤقت في بعض الأحياء نتيجة تغير الأوضاع .

لذلك نعتبر أن القضاء هو المزيج البسيط لفئات شعب لبنان المركب المتعايش في ما بين أبنائه بشكل هادئ يعرف أبنائه بعضهم البعض في قراهم ومحيطها. الغريب معروف، والقريب معروف في لباسه وكنيته وعاداته الاجتماعية. والمشاركة بين أبناء القضاء وتبادل العواطف واجب في السراء والضراء . الخ .

نقول إن القضاء هو الأفضل لان معرفة الناس لبعضها في القضاء تزيد للحمّة وتبعد كيد الغريب" مثل ما يقولوا بتستحي العين" وتحدد المسؤولية بين الناخب والمنتخب، وكل ما عداه فهو لخلط الأوراق والقضاء المسؤولية بين الناخب والمنتخب على المجهول، إضافة إلى ما يتبع ذلك من هيمنة بعض الأقطاب على النواب اللاحقين التوابع وتحول توحيد النواب فيما بينهم من الاتحاد حول موضوع أو مشروع معين إلى الوحدة حول المتنفذ نتيجة الإقطاع العائلي الوراثي أو السياسي الانتخابي المرحلي أو المادي الاستغلالي.

لن ننفي حسنة بعض المشاريع الأخرى ولكن فيها من السيئات التي تجعل اعتماد القضاء يتميز عليها لما فيه من تحديد للمسؤولية والمحاسبة بين الناخب والمنتخب، وتوحيد ولحمة بين أبناء القضاء التي رسخها تاريخ الجوار والعيش المشترك. ويكتمل القانون في صحته في إعطاء كل اللبنانيين أينما وجدوا حق الاقتراع طالما هم يحتفظون بالجنسية اللبنانية.

ولا شيء يحول في المستقبل مع تطور لبنان في شكل تقارب أبنائه كاعتماد الأحزاب في تنظيمه السياسي مثلاً، أن يتم تطوير القانون من الأكثر في القضاء إلى النسبي في القضاء أو المحافظة أو ربما كل لبنان مع الانتقال إلى النظام الرئاسي والتحضير لهذا التطور والانتقال قبل موعد الانتخاب.

في النهاية عندما يكون الشعب سيد نفسه وصاحب القرار، يصبح مسؤولاً عن نتائج قراره و يعود له تطوير هذا القرار بما يحقق مصالحه واستقراره في بلده.

فرنسا في ٢٢/١/٢٠٠٥